



تقييم حالة

# أنماط الحكم المحلي في سورية بعد الثورة

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مايو 2016

أنماط الحكم المحلي في سورية بعد الثورة

سلسلة: تقييم حالة

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مايو 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

1	مقدمة
1	أولاً: حكم الشبكات الأمنية والعسكرية في مناطق سيطرة النظام
3	ثانياً: مجالس حكم محلية في مناطق المعارضة
6	ثالثاً: حكم ذاتي في مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي
8	رابعاً: حكم "شرعي" في مناطق سيطرة "تنظيم الدولة"
10	خامساً: الحكم المحلي بصفته دينامية كامنة للحل في سورية
11	خاتمة

## مقدمة

مع استعارة الحرب السورية وانهيار مؤسسات الدولة، حرم ملايين المواطنين من السلطات المحلية والخدمات الاجتماعية والأجهزة الحكومية التي تحفظ النظام وتلبي الحاجات الأساسية للناس. فوق ذلك، تتعرض المجتمعات المحلية في سورية لضغط متزايد نتيجة الأعداد غير المسبوقة للنازحين، مترافقة مع نقص من الغذاء والكهرباء وأساسيات حياتية أخرى. فقد أفرز الصراع العسكري واقعاً محلياً تأكلت به السلطة المركزية. وفي المقابل، تنامت بنى وأنماط حكم محلي تشكلت وفق سياقات مركبة، متباينة في هياكلها التنظيمية ومرجعياتها القانونية والسياسية، فضلاً عن تباين الموارد التي تدعمها أو تديرها.

تحاول هذه الورقة إضاءة بعدٍ غير مطروق للصراع في سورية، مستعرضةً أهم البنى والأنماط الإدارية المحلية التي تشكلت في مناطق تفلنت من قبضة النظام، واستطاعت إلى حد ما القيام بوظائفها التنظيمية والإدارية. كما أنها تقدّم قراءةً عامةً في الأسباب الموضوعية لظهور هذه الأنماط، مقيّمةً واقع كل منها ومدى اتساق أدوات الحكم فيها مع المتطلبات المجتمعية، لتقف هذه في خاتمتها على الأثر المتوقع في صيغ الحكم السياسية في سورية في المرحلة المقبلة.

### أولاً: حكم الشبكات الأمنية والعسكرية في مناطق سيطرة النظام

مع اتساع دائرة الصراع وتزايد مستويات العنف الحكومي الذي طوّع مؤسسات الحكم والدولة كافة في خدمة تثبيط الحراك الثوري ولجم طموحاته في التغيير السياسي، لم ينتج منه، في ظل تطور أشكال الاحتجاج وانتقاله إلى العمل المسلح، إلا تفلّت وانحسار للسلطة المركزية ولأدوات الحكم المعمول بها من عشرات السنين.

يتّسم الحكم في المناطق التي يسيطر عليها النظام بالهيمنة المطلقة للأجهزة الأمنية والشبكات الميليشيوية المحلية الرديفة كالدفاع الوطني، أو كتائب البعث وجيش العشائر، إضافةً إلى ميليشيات غير سورية كلواء "أبو الفضل العباس" العراقي وحزب الله اللبناني وغيرها؛ ذلك أنّه قد تمّ استحداث هذه الشبكات والميليشيات لتقديم الدعم لهذه الأجهزة في قمع الحراك الثوري، وإعادة إحكام سيطرة النظام على دمشق بالدرجة الأولى. وتتظافر مع هذه الشبكات مجموعات اقتصادية تتبع النظام وتقوم بمهام الدعم الاقتصادي لقطاعات محلية محددة. وما لبثت تلك الشبكات والميليشيات أن أخذت تتشكّل بمجموعها محددات العلاقة بين المواطن والسلطة.

كما يلحظ منذ انتقال مستوى الصراع إلى أشكاله العسكرية اختلاف في توزيع المسؤوليات والمهام بين المناطق المسيطر عليها. فعلى سبيل المثال، يتولّى السلطة الأمنية في أحياء دير الزور الخاضعة لسلطة النظام جهاز الأمن العسكري وهو صاحب الكلمة العليا في المنطقة، بينما يتولى المحافظ المسؤولية عن الجانب الخدمي والإداري. أمّا في اللاذقية، فلمجموعات "الشبيحة" دور كبير في ممارسة السلطة حتى على أجهزة الدولة، والمدينة مقسّمة إلى مناطق نفوذ بين مجموعات الشبيحة وتشكيلات الدفاع الوطني، ونادرًا ما يحتكم هؤلاء إلى القضاء أو يمتثلون للشرطة وأحيانًا حتى للأجهزة الأمنية في حال نشوب خلاف بينهم<sup>1</sup>.

يسعى النظام - عبر هذه المنظومة الشبكية - إلى ضبط التفاعلات كافة ضمن دائرة المحددات الأمنية الخاصة به، فهو يعمل على تقليص مساحات العمل السياسي ما أمكن، عبر التغاضي عن طغيان الفئات والمليشيات المسلحة، والاستمرار في توظيف "الطائفية" واستغلالها كما في اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة والسويداء، وتكريس الحساسيات العشائرية والمناطقية والجهوية كما في دير الزور والرقّة ودمشق وحلب. ويقدم الالتحاق بالجيش والأمن والتشكيلات الأخرى شبه النظامية، كمليشيات الدفاع الوطني وجيش العشائر في المنطقة الشرقية وكتائب البعث... إلخ، دعمًا كبيرًا لجهد النظام مستغلًا الانعدام شبه الكلي لفرص العمل، الأمر الذي يوجه الكثير من الشباب إلى الانتساب إلى إحدى تلك التشكيلات بغية الحصول على دخل مادي مستمر<sup>2</sup>.

تبقى السمة الأبرز لسلوك النظام في هذه المناطق هي محاولة احتكار تمثيل الدولة السورية، إضافة إلى اتباع تكتيكات ليربط به المناطق التي خرجت عن سيطرته. فيعمد إلى توظيف عدة أدوات إدارية واقتصادية، كدفع

---

<sup>1</sup> مجموعة باحثين، "دراسة الوضع الراهن حول سورية"، مواطنة، 2015/6/13، في: <http://www.mouatana.org/archives/10367>

<sup>2</sup> في دير الزور على سبيل المثال، ينخرط الكثير من الشباب إما في قوات الدفاع الوطني أو في جيش العشائر (ولا سيما أبناء عشيرة الشيعيات) الذي يقاتل بشكل أساسي تنظيم الدولة الإسلامية. أمّا في اللاذقية وطرطوس، فقد عرفت هذه الظاهرة تناميًا صارخًا، ولا تكاد تجد أسرة لا ينتسب أحد أفرادها على الأقل إلى إحدى هذه التشكيلات. وتختلف السويداء في هذا المجال عن بقية المناطق الخاضعة لسلطة الأسد، إذ نجد أنّ ظاهرة الانخراط في التشكيلات المسلحة غير الأمن والجيش قليلة جدًا، وتقتصر تقريبًا على الدفاع الوطني. ومن جهة أخرى نجد أنّ ظاهرة التخلف عن الخدمة العسكرية بين الشباب (وبخاصة متخرجي التعليم العالي) بات ظاهرة ملحوظة جدًا في كل المناطق الخاضعة لسيطرة سلطة الأسد تقريبًا، بما في ذلك المناطق الأشد ولاءً له، بسبب عنف الصراع وفداحة الخسائر البشرية التي تكابدها قوات الأسد والمليشيات المقاتلة معها. وتبرز هذه الظاهرة على نحو خاص في السويداء حيث يقدر عدد المتخلفين عن الخدمة العسكرية الأساسية أو الاحتياطية بنحو 23 ألف شاب (عدا الفارين من الخدمة). ويشار إلى أنّ الأغلبية الساحقة من الشباب المتخلفين عن الخدمة العسكرية يلجؤون إلى الهجرة خارج البلاد هربًا من الملاحقة التي يتعرضون لها لتخلفهم عن الخدمة.

رواتب الموظفين وإصدار القوانين ومنح الأوراق الثبوتية والوثائق الرسمية وإجراء التعيينات الإدارية، واحتكار توريد بعض الخدمات الأساسية، فضلاً عن استهداف البنى الخدمية خارج مناطق سيطرته وإرهاقها بأزمات مختلفة للتدليل على عدم فعاليتها، وعلى أنه النموذج الوحيد القادر على إدارة سورية التي يراها موحدة بنظام مركزي مع إقراره باللامركزية الإدارية؛ وذلك وفق ما ورد في دستور عام 2012 والقانون 107 للإدارة المحلية. لكنّ حقائق الواقع لا تعزز ادعاءات النظام، فالمركزية التي يتبناها تجاوزها الواقع مع بروز محليات مستقلة عن المركز، كما أثبت قصوره بصفته نظاماً في إدارة شؤون الدولة، الأمر الذي تطلب تدخلاً خارجياً لإنقاذه وما تبقى من مؤسسات الدولة. وفي العموم تتصف الإدارة المحلية في مناطق سيطرة النظام بالمظاهر التالية<sup>3</sup>:

- غياب الشرعية: وهو متمثل باستمرار غياب دور السكان المحليين في اختيار ممثليهم، لمصلحة تدخل النظام بمراكزه الأمنية والعسكرية والمليشيات الموالية له في اختيار ممثلي الإدارات المحلية.
- تراجع دور النظام: انحسر دور النظام المركزي في عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة لمصلحة مليشيات موالية له، تمارس هذه الأدوار بنسب متفاوتة بين منطقة وأخرى.
- ضعف الإدارة: ضعف فعالية البنى الإدارية في توفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين، واستئصال مظاهر الفساد وعدم الشفافية والافتقار إلى المحاسبة.
- توظيف بنى الإدارة المحلية: في دعم عمليات النظام العسكرية والأمنية.

### ثانياً: مجالس حكم محلية في مناطق المعارضة

سعت المجموعات الثورية، بعدما تفلنت مناطقها من سيطرة النظام، إلى تنظيم الحياة وتلبية الحاجات المعاشية التي غيّبها النظام عمداً عن هذه المناطق لأسباب سياسية وعسكرية تتعلق بطبيعة الصراع، من خلال مجالس حكم تحظى بشرعية مستمدة من تمثيلها للسكان وتبني همومهم واحتياجاتهم. فقد بدأ تشكيل هذه المجالس منذ مطلع عام 2012، وتمكنت بعدها عبر التدريب من مراكمة خبرات في إدارة شؤون مناطقها خلال السنوات السابقة. وعلى الرغم من محدودية مواردها ومخاطر البيئة التي تنشط فيها، فإنّها قد تحدت قدرتها على التكيف

<sup>3</sup> مجموعة باحثين، اختبارات وطنية في مواجهة سيولة المشهد السوري، الكتاب السنوي الثاني (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: 2016)،

ص 56، في: <https://goo.gl/bT49ON>

مع التطورات الميدانية ومواكبة الحراك السياسي وإثبات قدرتها في إدارة شؤون مجتمعاتها. وفي إطار توصيف واقع هذه المجالس، يلحظ الآتي<sup>4</sup>:

- دورية انتخاب المجالس المحلية، إذ لم يمنع استفحال القتال وعنف المواجهات المجالس المحلية من إجراء انتخابات دورية، يُلحظ فيها تنامي مشاركة السكان المحليين ومستوياتها، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى نطاق واسع أو ضيق.
- تنامي الدور التنظيمي لمجالس المحافظات، إضافةً إلى تعزيز الصلات بينها على المستوى الوطني من جهة، ومع مجالسها الفرعية على مستوى المحافظة من جهة أخرى.
- تنامي الدور السياسي للمجالس على المستوى المحلي والوطني، وهو ما يظهر في إصدار البيانات الرسمية، وحضور الفعاليات السياسية، وتنظيم تظاهرات، وإجراء مفاوضات محلية مع النظام والقوات الموالية له، فضلاً عن أداء دور في تعزيز الأمن المجتمعي.
- تنامي العجز المالي للمجالس المحلية، وذلك في ظل انخفاض مستوى التزام الجهات المانحة الدعم، وضعف تنمية المجالس مواردها الذاتية. فعلى الرغم من توجه بعضها للاعتماد على الموارد المحلية، فإن غياب بيئة مواتية للاستثمار وضعف الكفاءات يعدّان من أبرز المعوقات التي تحد من ذلك.
- تعثّر عدد من المجالس المحلية نتيجة عدة عوامل متداخلة، وهو ما يمكن ملاحظته في ظواهر الاستقالات الفردية والجماعية لأعضاء المجالس أو حلها لأسباب قاهرة.
- توسّع الهوة بين المجالس المحلية ومؤسسات المعارضة الرسمية، كما في حالة الائتلاف والحكومة السورية المؤقتة، بسبب عطالتها وعدم قدرتها على دعم المجالس وتوفير حاجاتها وتنظيم الإدارة المحلية وتحقيق ترابط بين مكوناتها. ونتيجةً لذلك بدأت المجالس بأخذ زمام المبادرة وطرح مبادرات مستقلة عنها. ومن هذه المبادرات المجلس الأعلى لمجالس المحافظات.

تعدّ تجربة المجالس المحلية في ظل قدرتها على التكيف وشرعيتها التمثيلية بديلاً مؤهلاً لنظام الحكم المركزي الذي يقوم في دمشق، خاصة بعد مأسسة عملها وقيامها بوظائف الدولة وفق ثنائية الموارد المتاحة والقدرات.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 56.

كما أنّها تتميز بالمرونة لجهة فاعليتها في إدارة تنوع المجتمع السوري، وهو ما يوفّر ضمانات متبادلةً لجميع مكوناته عبر العمل وفق عقد اجتماعي واضح، يتمتع بأنواع المراقبة والشفافية كافة، إلا أنّ هذا لا ينفي وجود جملة من المهددات لهذه التجربة لعل أهمها ما يلي:

- التهديد الأمني والأوضاع غير المستقرّة.
- تعدد الجهات الخدمية ذات المرجعيات المختلفة.
- عدم النجاح في الخطوات التنسيقية البينية.
- سيولة العلاقة مع الفصائل الثورية والإسلامية.
- عدم استكمال البناء المؤسّساتي ليشمل قطاعات قانونية وتنظيمية.

وفي هذا السياق، وجب أن نذكر وجود هيئات خدمية تابعة لفصائل ثورية أو جهادية أنيط بها وظائف إدارة المناطق التي تسيطر عليها، إضافةً إلى الاضطلاع بدور مرجعي في مناطق عملها، بما يشمل ممارسة مهمات التخطيط والتنظيم والمراقبة وتوفير الخدمات. فقد تمكنت هذه الهيئات من توفير عدد من الخدمات الأساسية مستفيدةً من الدعم اللوجستي والأمني والمالي الذي توفره لها الفصائل. ومن أبرزها الهيئة الإسلامية لإدارة الخدمات والإدارة العامة للخدمات والإدارة المدنية للجبهة الجنوبية<sup>5</sup>.

ويلحظ في هذه الهيئات ضعف مشاركة السكان المحليين في عملية تشكيل هذه الهيئات لمصلحة حضور أكبر للفصائل. وهو ما يضعف من استقلاليتها وشفافيتها؛ فضلاً عن أنّ ارتباط هذه الهيئات بالفصائل العسكرية أدى إلى فرض سلوك عسكري على أسلوب إدارة الحياة المدنية، الأمر الذي أفقدها القدرة على تلبية الخدمات المطلوبة، إضافةً إلى محدودية خبرتها وتخصصها في هذا المجال، وكذلك التضيق على الحريات والحقوق العامة، الأمر الذي أدى إلى استياء السكان المحليين وخروجهم للتظاهر في بعض المناطق.

---

<sup>5</sup> تشكلت الهيئة الإسلامية لإدارة الخدمات، في بداية عام 2014، من توافق كبرى الفصائل كأحرار الشام وفيلق الشام وجيش الإسلام، ويتركز وجودها في محافظة إدلب وفي بعض المناطق من محافظات حماة واللاذقية وحلب. أمّا الإدارة العامة للخدمات (أيلول/سبتمبر 2013) التي تتبع جبهة النصرة، فيتركز وجودها في حلب وإدلب. وأمّا الإدارة المدنية للجبهة الجنوبية، فقد أعلنت عنها الجبهة الجنوبية التابعة للجيش السوري الحرّ عام 2015 في محافظة القنيطرة. المرجع نفسه، ص 57.



### ثالثاً: حكم ذاتي في مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي

دخلت قوات وحدات حماية الشعب، الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD)، ضمن أتون الصراع بفلسفة نوعية تختلف عن العناصر المشكلة لطبيعة الصراع الذي بدأ ثورةً شعبيةً ضد نظام حكم مستبد. وهيات بذلك الأوضاع لمشروع حكم سياسي - إداري ذاتي في مناطق سيطرتها، مع أنها لا تزال تشهد ازدواجيةً في السلطة بين النظام وسلطة الإدارة الذاتية الخاضعة لهيمنة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

عموماً، بدأت الإدارة الذاتية بالظهور مع تبني الاتحاد الديمقراطي الفكرة، وطرحها مطلباً في التظاهرات أولاً، ثم إقرارها رسمياً في البيان الأول لمجلس شعب غرب كردستان (روج آفا) في كانون الأول/ ديسمبر 2011. لكن محاولات تطبيق الفكرة على أرض الواقع تعثرت حتى بداية عام 2013 عندما أعلن الحزب عن تشكيل هيئة تشريعية مكلفة باختيار الهيئة الإدارية الانتقالية للمنطقة، ثم أعقب الإعلان اتفاق بين مجلس روج آفا والمجلس الوطني الكردي في أيلول/ سبتمبر 2013. وقد نص على تشكيل هيئة مؤقتة مكلفة بتشكيل الإدارة الديمقراطية المرحلية المشتركة. وشكلت لجان مهمتها الإعداد لمشروع الإدارة الذاتية، إلا أنه قبل الإعلان الرسمي انسحبت بعض أحزاب المجلس الوطني الكردي. ولكن ذلك لم يحل دون الإعلان عن تأسيس المجلس العام التأسيسي للإدارة المرحلية المشتركة في القامشلي في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وتم تقسيم مناطق روج آفا إلى ثلاثة كانتونات، هي الجزيرة وعفرين وكوباني<sup>6</sup>.

يبرر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هذه الإدارة التي يعدها نظاماً برلمانياً اتحادياً ديمقراطياً تعددياً بجملة معطيات أبرزها، وفقاً لبيان نشره على موقعه الإلكتروني الرسمي، بالقول: "إنّ الافتقار لنظام دفاعي ذاتي في المجتمع لا يمهد السبيل أمام العبودية الاقتصادية فحسب، بل يؤدي إلى استفحال البطالة والأمراض الاجتماعية أيضاً، والأنكى من ذلك يجلب مخاطر الإبادة العرقية، الثقافية والجسدية (...). وفي حال إخفاق آلية الحماية الذاتية، فإنّ الأفراد الأحرار لا يتعرضون فقط لخطر فقدان حريتهم بل يتعرضون لخطر الزوال أيضاً. انطلاقاً

<sup>6</sup> "الإدارة المحلية في مناطق كرد سورية 'عفرين نموذجاً'"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2015/7/3، في: <https://goo.gl/tkpuOt>

من هذه الحقائق، على المجتمع الديمقراطي أن يطور آليته في الحماية الذاتية عبر تنظيم كافة شرائحه<sup>7</sup>. وبعد مرور أكثر من عامين ونصف العام على تأسيس هذه الإدارة، يمكن توصيف واقعها كما يلي<sup>8</sup>:

- تمكنت الإدارة الذاتية من تثبيت مشروعها وتوسيعه بدعم خارجي، منذ معركة عين العرب وصولاً إلى سيطرتها على تل أبيض وضمّه إدارياً لمقاطعة كوباني، ومحاولاتها التمدد غرب الفرات وتحقيق تواصل جغرافي بين مقاطعاتها، مع ما يثيره هذا التوسع من ردات فعل محلية وإقليمية.
- تنامي الدور السياسي للإدارة الذاتية، وهو ما يظهر بمشاركتها في الحراك السياسي الجاري بخصوص الملف السوري، ومشاركتها في مؤتمرات وتحالفات سياسية، والإقرار بدورها السياسي من خلال افتتاح ممثلات لها في عدد من الدول.
- انتقاد الإدارة الذاتية للإجماع داخل الوسط الكردي، مع استمرار حالة الانقسام والتباين بين المكونات السياسية الكردية حول مشروع الإدارة الذاتية وممارساتها.
- ضعف الإدارة: لم تتمكن الإدارة الذاتية من الإيفاء بالتزاماتها الخدمية. وهو ما يظهر باستمرار المشكلات الخدمية المعاشية، الأمر الذي أدى إلى موجات نزوح خاصة لدى الشباب في اتجاه أوروبا أو كردستان العراق.

لعل الانتقاد الموضوعي الأبرز لهذه الإدارة الذاتية التي تشكلت بصفقتها أمراً واقعاً يتمثل بأمرين: الأول أنها عابرة للوطنية السورية، إذ تُعد كموناً محتملاً لمشروع انفصالي يشمل الأكراد وله ادعاءاته التاريخية والمظلومية، والثاني هيمنة الحزب الواحد على الحكم الذي يجهد في تصدير تجربته بصفته "مشروعاً ديمقراطياً"، يواجه "التطرف والإرهاب" في سبيل حصوله على الدعم الغربي وتمكينه سياسياً في هذه المناطق.

<sup>7</sup> "مشروع الإدارة الذاتية"، موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، في: <http://bit.ly/27cKIdQ>

<sup>8</sup> مجموعة باحثين، اختبارات وطنية، ص 54.

#### رابعاً: حكم "شرعي" في مناطق سيطرة "تنظيم الدولة"

تخضع هذه المناطق لسلطة تنظيم الدولة المطلقة. ولا يوجد رأي أو نفوذ لأي جهة أو شخصية مدنية أو عشائرية في أي شأن من الشؤون. ويمارس تنظيم الدولة سلطته هذه عبر ثلاثة أجهزة تابعة له بصورة أساسية، وهي<sup>9</sup>:

- جهاز الشرطة الإسلامية التي تتولّى ممارسة دور الشرطة في تسوية الخلافات وحفظ الأمن وتنظيم المرور وملاحقة مرتكبي الجرائم والمخالفات.
- جهاز الحسبة الذي يتولّى مراقبة التزام الناس الأنظمة والقواعد والقيود التي فرضها التنظيم على نمط حياة الناس وممارستهم طقوس العبادة والمأكل والمشرب والملبس... إلخ، ويتولى هذا الجهاز أيضاً معاقبة المخالفين، ويتصف ببطشه الشديد وعدم تساهله مع أي مخالفة.
- الجهاز الخدمي الذي يتولّى تقديم الخدمات للمجتمع، ويتمتع بنفوذ كبير، لحاجة الناس إليه في الحصول على الخدمات.

ومن وراء هذه الأجهزة جميعها، يقبع الجهاز الأمني أو استخبارات التنظيم الذي يمثل نواة دولة بوليسية، استلهم فيها القبضة الأمنية لنظامي البعث في العراق وسورية. أمّا بالنسبة إلى القضاء، فتتولى المحاكم الإسلامية تطبيق الشريعة الإسلامية في مناطق سيطرة التنظيم، والفصل في القضايا التي تحال عليها من جهاز الشرطة الإسلامية.

لا يوجد في مناطق سيطرة التنظيم أي مجالس محلية. وأعضاء المجالس القديمة التي تشكلت بعد خروج هذه المناطق عن سلطة النظام، إمّا هربوا خارج البلاد، وإمّا يعملون ضمن أجهزة تنظيم الدولة الإسلامية بعد "استنابتهم" على يد شرعيي التنظيم، وإمّا استقالوا من الشأن العام ولزموا بيوتهم. ومقصد القول هنا تغييب المشاركة الشعبية (سياسياً ومدنياً) في أدوار الشأن العام كافةً.

<sup>9</sup> مجموعة باحثين، "دراسة الوضع...".

مرّ هذا النمط من الحكم بمرحلتين رئيسيتين: الأولى مرحلة "إدارة التوحش أو الفوضى" القائمة على حسن إدارة الفوضى (الأمنية والخدمية) الناجمة عن تفهقر قوات الأسد لمصلحة التنظيم، عبر عدة طرائق نذكر أهمها<sup>10</sup>:

- نشر الأمن الداخلي والحفاظ عليه في كل منطقة بالتزامن مع توفير الطعام والعلاج، وإقامة القضاء الشرعي.
- تأمين منطقة التوحش أو الفوضى من "غارات الأعداء"، عن طريق إقامة التحصينات الدفاعية وتطوير القدرات القتالية.
- تنمية الموارد البشرية وضمان اتساقها مع فكر التنظيم، عبر رفع المستوى "الإيماني" والكفاءة القتالية والعمل على بث العلم الشرعي الفقهي والدنيوي، بحسب فكر الجماعة.

أمّا المرحلة الثانية، فهي تعرف بـ "مرحلة التمكين أو الدولة". وتعتمد على خطة عسكرية تعمل على تثبيت جهد "العدو" وقواته واستنزاف قدراته المالية والعسكرية، بالتزامن مع إستراتيجية إعلامية تستهدف وتركز على فئتين: فئة الشعوب، بحيث تدفع أكبر عدد منهم للانضمام إلى التنظيم والقيام بالدعم الإيجابي والتعاطف السلبي ممن لا يلتحق بالصف، والفئة الثانية جنود العدو أصحاب الرواتب الدنيا لدفعهم إلى الانضمام إلى صف التنظيم أو على الأقل الفرار من خدمة العدو.

تمكّن تنظيم الدولة من تحقيق أقصى تمدد له في النصف الأول من عام 2015. فقد سيطر على مساحات كبيرة، مستفيداً من تشتت خصومه المحليين وضعف فعالية إجراءات التحالف الدولي ضده. ودفع تمدده في سورية والعراق، وتنفيذ عمليات في الخارج، وتشكيله مراكز في مناطق تعاني اضطرابات سياسية، الدول إلى إعادة النظر في كيفية مواجهته. ثم انتقل التنظيم، في النصف الثاني من 2015، إلى موقف دفاعي مع تزايد الضغوط الخارجية والمحلية. وهو ما أفقده تقريباً 30 في المئة من مساحة الأراضي التي كان يسيطر عليها، علماً أنّ خسائره تركزت في العراق، حيث فقد مراكز مدن رئيسية.

وبالنظر إلى واقع الإدارة المحلية في مناطق التنظيم يلحظ الآتي:<sup>11</sup>

<sup>10</sup> محمد عبد الحليم، 'بهذه الخطة المتوحشة'.. قامت 'داعش'، دوت مصر، 2015/5/10، في: <http://goo.gl/ArGQxn>

<sup>11</sup> مجموعة باحثين، اختبارات وطنية، ص 55.

## أنماط الحكم المحلي في سورية بعد الثورة

- أجرى التنظيم تغييرًا في أسلوب إدارته لمناطقه، بما يضمن تعزيز قدرتها الذاتية من خلال إجراءات لامركزية.
- تراجع الموارد المالية، إذ لجأ التنظيم إلى ضبط النفقات والاعتماد على المصادر المحلية وخفض مستوى الخدمات ونوعيتها.
- تردّي الأوضاع المعيشية والخدمية في مناطق سيطرة التنظيم، وتمثل الأزمات الخدمية مؤشراً على ضعف قدرة هذا التنظيم على إدارة شؤون مناطقه.
- تنامي العنف بتعزيز إجراءات الضبط والعقاب في حق المجتمعات المحلية الخاضعة لسيطرته.
- تنامي التحديات التي تواجه التنظيم والتي تتمثل بـ: قدرات حوكمة محدودة، وتوترات داخلية بين العنصر الأجنبي والمحلي، وتزايد نقمة السكان المحليين، وتزايد الضغوط العسكرية الميدانية من قوى محلية مدعومة بغطاء جوي.

### خامساً: الحكم المحلي بصفته دينامية كامنة للحل في سورية

تبقى أزمة الشرعية السياسية والقانونية هي السمة الأبرز والأوضح في نمطي الحكم القائمين في مناطق سيطرة النظام وتنظيم الدولة. وتختلف درجة التأزم هذه في الإدارة الذاتية الكردية التي تواجه تحدي تمددها الجغرافي خارج حواضنها الشعبية، خاصة في المناطق ذات الأغلبية العربية. وتغيب هذه الأزمة في نمط الحكم المحلي في مناطق سيطرة المعارضة، إذ تستمد شرعيتها عن طريق الانتخابات المباشرة أو عبر التوافقات المحلية وترسيخ مبدأ تداول السلطة، إلا أنها تقف أمام استحقاق جدّي يتمثل بمدى تمكنها من إثبات قدراتها على إدارة شؤون مجتمعاتها، وتنمية قوة الدفع السياسي بالتوازي مع الخدمات المحلية.

تفرض هذه الأنماط المتعددة من الحكم والمختلفة بعناصرها وآلياتها وطبيعتها، جملةً من الأمور الموضوعية المغنّية - بحكم التعاطي السياسي مع الأزمة السورية - والتي تتعزز مع استمرار الأزمة وازدياد مستويات التشظي، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، ومن أهمها:

- تآكل نظام الحكم المركزي وعدم نجاعته أمام الوقائع والمعطيات القائمة.
- ضرورة صوغ عقد اجتماعي جديد، يحسّن إدارة التنوع في سورية.

- تبني مبدأ فصل السلطات، وعدم توظيف أجهزة الدولة في سبيل تمكين النظم السياسية.
- البحث عن سبل تعزيز الشرعية التمثيلية.
- تنامي مفهوم الحكم المحلي بشقيه الخدمي والسياسي.

وبناء عليه، تستوجب ضرورات إعادة بناء الدولة وتلبية الحاجات الخدمية الأساسية للسكان، وتوفير ركائز راسخة للأمن المحلي، تضمن استعادة التماسك المجتمعي، وتساهم في تحقيق التنمية المحلية للسكان، البحث عن صيغة حكم تراعي تلك الضرورات. وهنا تبرز أهمية خيار اللامركزية الإدارية دينامياً محليةاً لصد مشاريع التقسيم والفرولة وضامناً لمتطلبات السلم الأهلي. هذا علاوة على ضرورة الحفاظ على مركز فعال لإدارة الدولة بأسلوب جديد يقوم على إدارة مصالح القطاعات وتنظيم العلاقات بينها من جهة، ومع محيطها والعالم من جهة أخرى، بما تضمه من مؤسسات سيادية ودوائر للسلطة المركزية، بعيداً عن التجاذبات المنطقية.

## خاتمة

على الرغم من تنوع أنماط الحكم الناشئة في سورية بعد ثورة آذار/ مارس 2011، فإنه مع استمرار الأزمة السورية وتعقدها وتحولها إلى ملف دولي بامتياز، وتنامي أطاريح التقسيم الرامية إلى تثبيت حدود "النفوذ العسكري"، يسعى القائلون على هذه الأنماط إلى البحث عن أسباب التمكين المحلي كافة والعمل عليها.

وإذا استثنينا نمط الحكم (الأمني - العسكري) المتنامي في مناطق النظام الذي تأكلت "المركزية الشديدة" فيه، وهي أحد عناصر القوة المعززة لأدوات حكمه، إضافة إلى نظام الحكم "الشرعي" في مناطق تنظيم الدولة بحكم حسم المجتمع المحلي والإقليمي والدولي رؤيته في اتجاه محاربهه وتطويقه وتجفيف مصادره، فإن اللامركزية الإدارية، وما ستفرزه من تمكين مجتمعي للقوى المحلية، ستكون القاعدة الواقعية التي يمكن الاتكاء عليها في بناء وبلورة لرؤية سياسية تتعلق بنوع نظام الحكم المستقبلي وطبيعته في سورية.

ويتأكد الأمر، إذا ما أدركنا عدم واقعية أطاريح الفدرالية أو التقسيم، بحكم خصوصية العوامل الديموغرافية التي تتسم بها المناطق السورية كافةً (التنوع البشري والعرقى والديني)، وعدم وجود منطقة ذات مكّون واحد خالص من جهة، وطبيعة توزّع الموارد الاقتصادية وحاجات التكامل البيئي من جهة أخرى.